الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الرابعة عشرة | 21 مارس 2022 م | 18 شعبان 1443 هـ | الإثنين | No. 4227

ماضون في تطوير القوانين التجارية لمواكبة التغيرات العالمية

الشريعان: نستهدف تحويل الكويت إلى مركز مالي جاذب للاستثمار

"التجارة" عازمة على إصدار قانون "المستفيد الفعلي" بهدف ضبط أمور الشفافية

أكد وزير التجارة والصناعة فهد الشريعان أن الوزارة ماضية في تطوير القوانين التجارية لمواكبة التغيرات العالمية من قانون التجارة الإلكترونية وإعادة هيكلة ورقمنة وتطوير نظام تراخيص الشركات والربط الآلي مع الجهات الخارجية المعنية بإصدار التراخيص التجارية.

وقال الوزير الشريعان في كلمته الافتتاحية لملتقى الكويت الاستثماري الخامس "إننا نسعى كل السعي إلى جعل الكويت مركزا ماليا جاذبا للاستثمار يسهم فيه القطاع الخاص بشكل فعال في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وهذا يصب في تحقيق رؤية الكويت الاقتصادية".

ولفت إلى عزم الوزارة إصدار قانون "المستفيد الفعلي" الذي سيتم إقراره بعد رد إدارة الفتوى والتشريع متوقعا أن يكون ذلك خلال 10 أيام "ومن شأن هذا القانون ضبط أمور الشفافية" مشيرا إلى رؤية الدولة لقطاع الاستثمار حيث تسعى التجارة والجهات التابعة لها كل السعي للوصول إلى هذه الأهداف عبر خطط مدروسة وواضحة.

وأوضح ضرورة عدم إغفال أهمية تشييد المدن الصناعية التي تفتح الباب أمام الاستثمار الصناعي في الكويت ومن أبرزها إنشاء مشروع البنية التحتية لمنطقة الشدادية الصناعية ومشروع صناعات تدوير النفايات بمنطقة الشقايا ومشروع إنشاء مبنى مركز المعلومات ودعم القرار للحماية من الكوارث.

وأشار في هذا الشأن إلى ما يتعلق بالإيعاز للهيئات الناظمة مثل هيئة أسواق المال لاستحداث القوانين التي تسهم في وضع الكويت على الطريق نحو اعتمادها مركزا ماليا إقليميا.

وبين أن هيئة أسواق المال تعمل حاليا على استكمال الجزء الثاني من المرحلة الثالثة لبرنامج تطوير منظومة سوق المال التي تتكون من استحداث الوسيط المركزي النقدي وتطبيق نموذج التسويات النقدية وتهيئة البنية التشريعية والتشغيلية لتقديم منتجات وخدمات جديدة.

وقال الشريعان إن الهيئة تسعى إلى تطوير الكوادر بالمجال المالي من خلال مشروع أكاديمية أسواق المال وفيما يخص المشاريع الصغيرة "هناك العديد من المشاريع القادمة أهمها مشروع المنصة الاستثمارية التي تخدم المشاريع الصغيرة للاستفادة من مرافق الدولة".

وأكد أهمية تهيئة بيئة الأعمال من خلال إنشاء المناطق الحرة وتطوير الموانئ لافتا إلى أهمية تطوير ميناء الشويخ التابع لمؤسسة الموانئ الكويتية ومشروع إنشاء وتشغيل المواقع الجديدة في منطقة ميناء عبدالله.

على جانب آخر دعا عدد من المشاركين في ملتقى الكويت الاستثماري الى ضرورة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وحماية المبادرين لضمان نجاح التجربة.

وقال المشاركون في الجلسة التي عقدت تحت عنوان (المشاريع الصغيرة بين رؤية الدولة والواقع) التي ادارها الرئيس التنفيذي لمركز ذا كونفرانس بورد الخليج للبحوث الاقتصادية والتجارية مهدي الجزاف ان هناك الكثير من المبادرين بحاجة إلى المساندة والدعم لا سيما بعد تكبدهم خسائر كبيرة جراء جائحة كورونا.

واستعرض المدير العام بالصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عادل الحساوي الحلول والبدائل لتجاوز العقبات مؤكدا اهمية المشروعات التي تتمثل في تنوع الاقتصاد وتوفر فرص عمل للشباب الكويتي لاسيما وان هناك ما بين 20 و25 الف خريج سنويا في حاجة الى وظائف.

واضاف ان لدينا مقترحات وطموحات تتمثل في انشاء السجل الوطني للمشروعات الصغيرة للربط مع الجهات الحكومية واطلاق المنصة الاستثمارية لفهم أفكار الشباب والنافذة الواحدة لربط الدورة المستندية.

من جهته اكد عضو مجلس الامة اسامة الشاهين ضرورة وجود رؤية اقتصادية تسهم في استيعاب مثل هذه المشاريع ما يصب في صالح الشباب المبادر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

اما نائب رئيس اتحاد شركات الاستثمار عبد الله التركيت فقال ان هناك الكثير من المشاكل التي تلامس المشروعات الصغيرة نظرا لعدم وجود بيئة جاذبة للقطاع الخاص.

وقالت مدير إدارة التحقيقات الاحتكارية التنافسية في جهاز حماية المنافسة العنود الفهد ان هناك بعض شركات القطاع الخاص تقوم بعمليات ممارسة ما يضر بالمنافسة وعلينا ضبط مثل هذه الأمور لضمان العدالة.

كما أكد عدد من المعنيين بالشؤون الاقتصادية والتنموية المشاركين في (ملتقى الكويت الاستثماري) اهمية دور القطاع الخاص في التنمية لتحقيق رؤية الكويت وتحويل البلاد الى مركز مالي وتجاري اقليمي.

وتطرق المشاركون في الجلسة الأولى من المنتدى التي كانت بعنوان (متطلبات المستقبل وإمكانات الواقع) بإدارة الامين العام للملتقى الاعلامي العربي ماضي الخميس الى اجراءات تسهيل المشاريع والقوانين والتشريعات المنظمة لقطاع الاستثمار.

وأكد عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الامة الدكتور بدر الملا ان القطاع الخاص لا ينمو الا في بيئة استثمارية سليمة كما ان "الامور المتعلقة بالاستثمار مهمة وعلينا الانتقال من الدولة الريعية الى القطاع الخاص".

واستشهد الملا بنجاح تجربة البورصة حين انتقلت للقطاع الخاص وجهود هيئة اسواق المال في المساهمة بترقيتها الى المؤشرات العالمية مثل (فوتسي) ما انعكس على السيولة المتداولة وهو امر مشجع ويدل على تطور السوق ولكن الامر اختلف فيما يتعلق بتجربة رعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

من جهته استعرض مدير ادارة الرقابة المكتبية في بنك الكويت المركزي محمد الخميس اجراءات البنك للمحافظة على الاستقرار المصرفي خلال الجائحة والادوار الاستباقية ودعم الاستثمار في القطاع المصرفي ودعم النمو وتخفيف المتطلبات الرقابية ورفع الحد الاقصى للسيولة.

وأوضح ان جهود البنك المركزي كانت لصيانة مستقبل القطاع الخاص اذ تمثلت في صياغة استراتيجية واضحة للتحول الرقمي فضلا عن طرح مبادرة ساهمت في السماح لتأسيس بنوك رقمية جديدة ما يدعم البنية الاقتصادية ويزيد المنافسة في القطاع ويخدم المستثمر المحلي والاجنبي.

بدوره طرح رئيس اتحاد شركات الاستثمار صالح السلمي رؤية القطاع الخاص للاصلاح الاقتصادي وتحفيز عجلة الاقتصاد اذ اكد ان القطاع الخاص مهم للاقتصاد الكويتي ولابد ان تكون هناك نظرة واقعية تجاهه حيث لا زالت هناك شركات تعاني من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي حدثت في العام 2008.

واضاف ان القطاع الخاص يعاني من بعض المعوقات والمطلوب من الحكومة ان تعي المشاكل التي تواجهه وتوفر بيئة اقتصادية سليمة وان تنتقل الحكومة من الريعية الى الرقابية فقط لأننا نتمنى للكويت ان تكون دولة انتاجية.

من جهة اخرى استعرض ممثل اتحاد المصارف فايز الكندري رؤية القطاع المصرفي للنهوض بالاستثمار في الكويت مؤكدا ان الاستثمار يحتاج الى استقرار سياسي وتعاون بين السلطتين والتوسع في مشروعات الشراكة خاصة بعد نجاح تجربة مشروع محطة الزور. وتطرق عضو مجلس ادارة هيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي مهند الصانع خلال الجلسة الى ضرورة بناء قواعد استثمار حقيقي مشيرا الى نجاح تجربة خصخصة بورصة الكويت لتصل الى مصاف الأسواق الناشئة.

ودعت عضو مجلس ادارة جمعية الشفافية الكويتية اسرار حيات الى تهيئة بيئة جاذبة لاستقطاب الاعمال الاستثمارية فضلا عن تطبيق مبادئ الحوكمة في جميع الجهات والشركات باعتبارها احدى الخطوات التي تؤدي الى النزاهة.

من جهته قال رئيس مجلس الإدارة في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية فيصل الطبيخ ان المجتمع المدني يزخر بطاقات وخبرات كبيرة وعلينا الاستفادة منها في شتى المجالات.

ودعا الى تأسيس (هيئة المحاسبة الكويتية) لتبين جودة البيانات المالية والمعايير الدولية متمنيا من السلطتين التنفيذية والتشريعية تسهيل اصدار هذه الهيئة.

وانطلق ملتقى الكويت الاستثماري الخامس في غرفة تجارة وصناعة الكويت تحت عنوان (الاستثمار في الكويت.. الفرص الضائعة والمتاحة) بالتعاون مع الملتقى الإعلامي العربي بمشاركة عدد من الوزراء والنواب ومجموعة من الفعاليات الاستثمارية والاقتصادية وجمعيات النفع العام.

ويعنى المؤتمر ببحث أهمية دور القطاع الخاص وقضايا الاستثمار والاقتصاد بمشاركة وزارة التجارة والصناعة وجهاز حماية المنافسة وهيئة القوى العاملة وجمعية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب كل من اتحاد المصارف والجمعية الاقتصادية الكويتية وجمعية الشفافية الكويتية وجمعية المحاسبين الكويتية واتحاد العقاريين والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وينظم الملتقى بالتعاون مع الملتقى الاعلامي العربي ويعتبر مزيجا بين عمل قطاع الاعلام والقطاعات الاقتصادية والاستثمارية ممثلة باتحاد شركات الاستثمار واتحاد مصارف الكويت وغرفة التجارة.

"أسواق المال" تسعى إلى تطوير الكوادر بالمجال المالي من خلال مشروع أكاديمية الهيئة

وزير التجارة والصناعة فهد الشريعان

نواصل تهيئة بيئة الأعمال من خلال إنشاء المناطق الحرة وتطوير الموانئ

الكندري: الاستثمار يحتاج إلى استقرار سياسي وتعاون بين السلطتين والتوسع في مشروعات الشراكة

الحساوي: نمتلك مقترحات لإنشاء السجل الوطني للمشروعات الصغيرة للربط مع الجهات الحكومية

التركيت: الكثير من المشاكل تلامس المشروعات الصغيرة نظرا لعدم وجود بيئة جاذبة للقطاع الخاص

مدفوعة بزيادة التسهيلات الائتمانية 8 في المئة

الهاشل: 91 مليار دينار.. الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي الكويتي خلال 2021

صرّح محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل بأن البيانات المالية للبنوك الكويتية لعام 2021 تؤكد مجددًا ما يتمتع به القطاع المصرفي من مرونة وقدرة عالية على تخطي الأزمات ومواصلة خدمة الاقتصاد الوطني بكفاءة عالية دون انقطاع، يدُل على ذلك قوة مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الكويتي من حيث كفاية رأس المال، والسيولة، وجودة الأصول، والربحية، مدعومة بنتائج إيجابية لاختبارات الضغط المالي التي يقوم بها بنك الكويت المركزي بشكل منتظم.

وقد أشار المحافظ إلى أن الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي الكويتي واصلت نموها من نحو 85.4 مليار دينار إلى نحو 91.0 مليار دينار لتبلغ بذلك أعلى مستوى تاريخيًا، وبنسبة نمو تبلغ 6.5 %، مضيفاً أن تلك الزيادة في الأصول جاءت مدفوعة بمعدلات النمو الإيجابية لأرصدة التسهيلات الائتمانية، حيث بلغ صافي هذه التسهيلات على المستوى المجمّع نحو 56 مليار دينار كما في نهاية 2021، بزيادة مقدارها 4.1 مليار دينار مقارنة بعام 2020 وبنسبة نمو 8 %.

وعلى صعيد مؤشرات السلامة المالية، وبدءًا من جودة الأصول، أوضح المحافظ أنها في أفضل أحوالها على الإطلاق، حيث بلغت القروض غير المنتظمة مستوى هو الأدنى تاريخياً بنسبة قدرها 1.4 % لعام 2021 مقارنة بنسبة 2 % في عام 2020، وقد ساهمت وفرة المخصصات في تحقيق هذه النسبة حيث استخدمت البنوك جزءًا من تلك المخصصات لشطب القروض الرديئة. وفي ذات السياق، ارتفعت نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة لتبلغ 310 % في عام 2021، وهو المستوى الأعلى تاريخياً لتلك النسبة كذلك.

وعلى صعيد الملاءة المالية، فقد بلغ معدل كفاية رأس المال للبنوك الكويتية 19.2 %، وهو ما يفوق بشكل واضح المتطلبات الدولية وقدرها 10.5 %. وفي هذا المجال، نوه المحافظ إلى أن نسبة كفاية رأس المال لعام 2021 هي الأعلى على الإطلاق منذ البدء بتطبيق تعليمات بازل (3).

محمد الهاشل

وعلى صعيد معايير السيولة، أوضح المحافظ أن القطاع المصرفي يتمتع بسيولة وفيرة مدعومة بالسياسة الحصيفة لبنك الكويت المركزي على صعيد سعر الفائدة وسعر الصرف التي تعزز من توطين المدخرات، والتدفق المنتظم والمستمر لسيولة قطاعات الاقتصاد الوطني، وفي هذا الشأن بلغ معيار تغطية السيولة لعام 2021 نسبة 183 %، وبلغ معيار صافي التمويل المستقر نسبة 111 %، وكلاهما أعلى من المتطلبات الدنيا وقدرها 100 %.

كذلك وفيما يتعلق بربحية القطاع المصرفي، أشار المحافظ إلى أن صافي أرباح البنوك لعام 2021 ناهز مستويات ما قبل الجائحة، حيث بلغ صافي الأرباح نحو 961 مليون دينار.

وفي إطار دراسته لنتائج البيانات المالية لعام 2021، ولمزيد من الاطمئنان على متانة أوضاع الجهاز المصرفي، نوه المحافظ إلى حرص البنك المركزي على تطبيق اختبارات ضغط متحوطة وفق آلية متطورة تراعي عديداً من المتغيرات على المستوى المالي وعلى مستوى الاقتصاد الجزئي والكلي، وفق سيناريوهات متفاوتة الشدة ولمنظور مستقبلي مدته ثلاثة سنوات، وذلك لاستشراف قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الصدمات، ومواصلة العمل تحت أصعب الظروف. وقد أسفرت نتائج اختبارات الضغط وفق أشد السيناريوهات عن متانة عالية للقطاع المصرفي الكويتي حيث حافظ على متوسط كفاية رأسمالية يبلغ 12.6 % في نهاية عام 2024 وهو مستوى مرتفع نسبيًا ويفوق المتطلبات الدولية، على الرغم من شدة السيناريوهات المطبقة.

أخيراً، اختتم المحافظ تصريحه الصحفي بالتأكيد على أن القطاع المصرفي الكويتي، وبعد سنتين من جائحة كورونا، أصبح يتمتع بأوضاع أفضل ومرونة أكثر تمكّنه من مواجهة التحديات القادمة من مركز قوة، مؤكداً كذلك على استمرار الرقابة اليقظة واللصيقة لبنك الكويت المركزي لتحصين وحدات القطاع المصرفي مستنداً بذلك على نهجه الاستباقي في تعزيز قوة القطاع ضمن منظومة رقابية موجهة إلى ترسيخ الاستقرار النقدي والمالي.

«الأحمر» يسيطر على مؤشرات البورصة

جلسة حمراء للبورصة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأحد على انخفاض مؤشر السوق العام 4ر01 نقطة ليبلغ مستوى 7865ر65 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر05 في المئة.

وتم تداول 263ر6 مليون سهم عبر 10819 صفقة نقدية بقيمة 57ر1 مليون دينار (نحو 187ر4 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 4ر48 نقطة ليبلغ مستوى 6182ر27 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر07 في المئة من خلال تداول 166 مليون سهم عبر 6533 صفقة نقدية بقيمة 17ر3 مليون دينار (نحو 56ر8 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 3ر89 نقطة ليبلغ مستوى 8690ر23 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر04 في المئة عبر تداول 97ر5 مليون سهم عبر 4286 صفقة بقيمة 39ر8 مليون دينار (نحو 130ر6 مليون دولار). في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 15ر93 نقطة ليبلغ مستوى 6470ر26 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر25 في المئة من خلال تداول 80 مليون سهم عبر 3532 صفقة نقدية بقيمة 11ر3 مليون دينار (نحو 37ر10 مليون دولار).

وبلغت أحجام التداول الكلية في البورصة أمس 263.70 مليون سهم تقريباً، جاءت من خلال تنفيذ 10.819 ألف صفقة، حققت سيولة بقيمة تُقدر بنحو 57.20 مليون دينار بارتفاع نسبته 50.3 % عن سيولة الخميس الماضي البالغة 115.01 مليون دينار. قطاعياً، تراجعت مؤشرات 6 قطاعات أمس بصدارة الخدمات الاستهلاكية بانخفاض نسبته 0.79 %، بينما ارتفع 6 قطاعات أخرى يتصدرها الرعاية الصحية بنمو معدله 3.65 %، في حين استقر قطاع المنافع وحيداً.

وجاء سهم "جياد" على رأس القائمة الحمراء للأسهم المُدرجة بانخفاض كبير نسبته 38.04 %، فيما تصدر سهم "فنادق" القائمة الخضراء بنمو قدره 13.16 %. وحقق سهم "الأهلي المتحد – البحرين" أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 12.10 مليون دينار مُتراجعاً بنحو 0.67 %، تلاه سهم "بيتك" بقيمة 6.29 مليون دينار مُتراجعاً بنسبة 0.40 %.